العددِ1 21A حزيران 2026
المجلة العراقية للبحوث الانسانية والاجتماعية والعلمية
NO.21A1 Jun2026 Iraqi Journal of Humanitarian, Social and Scientific Research
Print ISSN 2710-0952 Electronic ISSN2790-1254

تأثير قرارات هيئة النزاهة على القرارات الإدارية في العراق " بين مكافحة الفساد وحماية الحقوق الفردية"

م.د علي عبد الزهرة صافي الجنابي
جامعة القاسم الخضراء \ كلية الهندسة
alialjanabi@wrec.ouasim.edu.iq

الملخص

تمثل هيئة النزاهة إحدى الهيئات المستقلة وإحدى سلطات الدولة الرئيسية التي أنشأها الدستور العراقي الحالي لعام 2015، وتضع أسس عملها في البلاد، إذ تعد من الهيئات الرقابية المهمة على كافة الأنشطة (المالية والاقتصادية والسياسية) في كافة مجالات الحياة في البلاد لتحقيق الأهداف المرسومة لها من خلال تطبيق مبدأ الشرعية والحفاظ على حقوق الأفراد وحرياتهم في الدولة. وقد تناولت هذه الدراسة وحللت أثر قرارات هيئات النزاهة على القرارات الإدارية في العراق، مع التركيز على بعدين مهمين: الأول، الدور الرقابي لسلطات النزاهة في مكافحة الفساد وضمان الشرعية؛ ثانياً: تأثير هذه القرارات على استقلال الإدارة العامة وقدرتها على القيام بمهامها بكفاءة وفعالية. كما تلقي الدراسة الضوء على النزاهة كإطار قانوني وقيمي يوجه العمل الإداري ويحدد شرعية القرارات. وفي حين تعتبر النزاهة ضمانة أساسية لحماية الأموال العامة وكشف المخالفات، إلا أن الرقابة المفرطة قد تعيق الإدارة أحياناً وتؤدي إلى نوع من الشلل أو "الإدارة المترددة". وخلصت الدراسة إلى أنه على الرغم من دورها المركزي في تعزيز الشفافية والمساءلة، إلا أن قرارات النزاهة تتطلب رقابة مؤسسية توازن بين متطلبات الرقابة ومتطلبات الاستقلال الإداري. لذلك أوصت الدراسة بإعادة صياغة الإطار القانوني لهيئة النزاهة لتحديد صلاحياتها بشكل واضح، وتعزيز دور المحاكم الإدارية كهيئة حاسمة في حل النزاعات بين الرقابة والاستقلالية، وتحسين الشفافية المؤسسية من خلال الإفصاح المبكر ونشر القرارات، وتعزيز الرقابة العامة، وتطوير برامج الوقاية لموظفي القطاع العام. وبهذا فإن التوازن بين الرقابة والاستقلالية لا يضمن الحكم الرشيد والفعال فحسب، بل يعزز ثقة المواطنين بمؤسسات الدولة ويدعم جهود التنمية والاستقرار.

الكلمات المفتاحية: النزاهة، الفساد في الإدارة العامة، القرارات الإدارية، الرقابة، الاستقلالية الإدارية، الحوكمة الرشيدة

Summary:

- The Integrity Commission represents one of the independent bodies and one of the main state authorities established by the current Iraqi Constitution of 2015, and lays the foundations for its work in the country, as it is considered one of the important oversight bodies over all activities (financial, economic, and political) in all areas of life in the country to achieve the goals set for it by applying the principle of legality and preserving the rights and freedoms of individuals in the state.- This study examined and analyzed the impact of the decisions of integrity bodies on administrative decisions in Iraq, focusing on two important dimensions: the first, the supervisory role of integrity authorities in combating corruption and ensuring legitimacy; Second: The impact of these decisions on the independence of public administration and its ability to carry out its tasks efficiently and effectively. The study also sheds light on integrity as a legal and value framework that guides administrative work and determines the legitimacy of decisions. While integrity is considered a basic guarantee for protecting public funds and uncovering violations, excessive oversight may sometimes hinder management and lead to a kind of paralysis or “hesitant management ”.- The study concluded that despite its central role in promoting transparency and accountability, integrity decisions require institutional oversight that balances the requirements of oversight and the

requirements of administrative independence.- Therefore, the study recommended reformulating the legal framework of the Integrity Commission to clearly define its powers, strengthening the role of administrative courts as a decisive body in resolving disputes between oversight and independence, improving institutional transparency through early disclosure and publication of decisions,
strengthening public oversight, and developing prevention programs for public sector employees. Thus, the balance between oversight and independence not only ensures good and effective governance, but also enhances citizens' confidence in state institutions and supports development and stability efforts.
Keywords: Integrity, corruption in public administration, administrative decisions, oversight, administrative independence, good governance

مقدمة

أولا: موضوع البحث

يعد موضوع الرقابة على اعمال الادارة من المواضيع المهمة والتي زاد الاهتمام بها في السنوات الاخيرة خصوصا بعد التغييرات التي شهدها العراق بعد عام .2003 فلا يكفي ان يكون التخطيط سليما في العمل الاداري ما لم يكن للرقابة دور فعّال ومؤثر في تقدم الادارة وزيادة فاعليتها.وإذا كانت الرقابة على الجهاز الاداري في الدولة تحقق المصلحة العامة من خلال تقويمه له وكشف مواطن الخلل فيه ,فأن هذه المصلحة تتعاظم كلما اوجد المشرع اليات جديدة للرقابة تتجاوز الاليات التقليدية التي تعتمد على الرقابة الذاتية . والعراق كغيره من الدول فأن الرقابة على الادارة تمارس اما بشكل ذاتي عندما تراقب الادارة نفسه بنفسه او من خلال اجهزة رقابية مستقلة تمارس الرقابة المحاسبية الصرفة دون ان يكون لها دور في مكافحة الفساد الاداري والمالي والذي أصبح من اخطر الآفات التي تنخر هيكل الدولة الاداري , ونتيجة لذلك تم انشاء اجهزة رقابية جديدة خصوصا بعد التحولات الجديدة التي شهدها العراق بعد عام 2003. وما تبعه من تغيير في النظام السياسي فيه, هذه الاجهزة هي هيئة النزاهة ومكاتب المفتشين العموميين فضلا عن ديوان الرقابة المالية الذي يمارس اعماله الرقابية منذ زمن بعيد

ومنذ إنشاء هيئة النزاهة في العراق ، مثلت إحدى أهم الركائز المؤسسية لمكافحة الفساد وتعزيز الشفافية. إلا أن هذه الهيئة غالبًا ما وجدت نفسها على خلاف مع السلطة التنفيذية، إذ اعتبر بعض المسؤولين تدخلاتها تقييدًا للصلاحيات أو انتهاكًا للاستقلال الوظيفي للإدارة. في المقابل، يعتقد آخرون أن غياب هذه الرقابة يُؤدي إلى انتشار الفساد والمحسوبية والرشوة. لذلك، تكمن أهمية هذا البحث في محاولته المنهجية لدراسة هذه العلاقة المعقدة بين الرقابة والاستقلالية وتحليل تداعياتها المباشرة على الأداء الإداري في العراق. وتمثل دراسة أثر قرارات هيئات النزاهة على القرارات الإدارية في العراق أمرًا بالغ الأهمية للإدارة العامة والحوكمة الرشيدة. وتُعتبر العلاقة بين الرقابة والاستقلال الوظيفي من أكثر القضايا تعقيدًا في الأنظمة الإدارية الحديثة، لا سيما في الدول التي تواجه تحديات مزمنة تتعلق بالفساد الإداري وضعف المؤسسات. ونظرًا لأن العراق من بين هذه الدول التي تعاني من آثار الفساد في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، تبرز الحاجة المُلحة إلى دراسة شاملة تُوضح كيفية تأثير آليات النزاهة على كفاءة الإدارة العامة، وكيفية تحقيق التوازن بينها وبين استقلالية الهيئات التنفيذية.

ثانيا: أهمية البحث

- تنبع أهمية هذا البحث من ناحيتين رئيسيتين:

1. الناحية النظري: يُسهم هذا العمل في إثراء الأدبيات القانونية والإدارية حول مفهوم النزاهة والرقابة على القرارات الإدارية، ويُقدّم إطارًا تحليليًا لفهم التفاعل بين قيم النزاهة ومتطلبات الاستقلالية ضمن السياق الوظيفي. وبذلك، يُقدّم إسهامًا أكاديميًا للباحثين في مجالات القانون الإداري والعلوم السياسية والسياسة العامة.

2. الناحية العملية : يرتبط بواقع الإدارة العراقية، التي تواجه تحديًا مستمرًا يتمثل في إيجاد آليات فعّالة لمكافحة الفساد دون أن تُصبح الرقابة عائقًا أمام الأداء الإداري. يحتاج العراق إلى إدارة عامة مرنة قادرة على اتخاذ قرارات سريعة وفعّالة، مع التزامها في الوقت نفسه بالشفافية والمساءلة. لذا، يُمكن أن تُشكّل نتائج هذا البحث مرجعًا لصنّاع القرار

في صياغة سياسات تُوازن بين متطلبات الرقابة وضمانات الاستقلالية. علاوة على ذلك، يتناول البحث قضية تتعلق بثقة الجمهور، حيث فقد المواطنون العراقيون ثقتهم في مؤسسات الدولة نتيجة لتراكم الفساد والبيروقراطية. وبالتالي، فإن تعزيز النزاهة مع الحفاظ على الكفاءة الإدارية يشكل خطوة أساسية نحو استعادة هذه الثقة ودعم شرعية الدولة.

ثالثا: مشكلة البحث:

تتمثل مشكلة البحث الاساسية في الاجابة عن تساؤل مفاده هل يسهم انشاء عدة اجهزة رقابية تمارس اعمال رقابية متشابهة, كديوان الرقابة المالية وهيئة النزاهة والمفتش العام في زيادة فاعلية الرقابة التوازن الدقيق بين وظيفة الرقابة التي تقوم بها هيئات النزاهة وضمان استقلال الإدارة العامة. ؟ ام انه سيشتت عملها ويضعف دور كل جهاز رقابي نتيجة توزيع المهام الرقابية بينها ,وهل تتمتع هذه الاجهزة بالاستقلالية التامة في ممارسة عملها الرقابي ؟ إلا أن المشكلة العملية تبرز عندما تتداخل الصلاحيات أو تُفسَّر النصوص القانونية تفسيراً واسعاً، مما يدفع بعض هيئات الرقابة إلى تجاوز حدود الرقابة القانونية والتدخل في جوهر القرارات الإدارية. عندئذٍ، يصبح المسؤولون الإداريون حذرين للغاية خشية المساءلة، فيمتنعون عن اتخاذ القرارات الضرورية أو يؤجلونها، مما يؤدي إلى حالة أشبه بالشلل الإداري. لذلك، يطرح البحث سؤاله المحوري: إلى أي مدى تؤثر قرارات هيئات النزاهة على القرارات الإدارية في العراق، وكيف يمكن إرساء توازن مؤسسي يحمي المال العام ويصون الشرعية دون المساس باستقلال الإدارة؟

رابعا: منهجية البحث

اعتمد البحث منهجية متعددة الأبعاد تقوم على دمج ما يلي:

المنهج الوصفي التحليلي: من خلال دراسة النصوص القانونية العراقية المتعلقة بالنزاهة ومكافحة الفساد، إلى جانب بعض النصوص، وتحليل مضمونها للكشف عن نقاط القوة والضعف في الإطار التشريعي والتنظيمي.

خامسا: خطة البحث: توزعت خطة البحث على ثلاثة مطالب رئيسية مترابطة:

المبحث الأول : ماهية هيئة النزاهة

المطلب الأول: الإطار العام لهيئة النزاهة والقرارات الإدارية

الفرع الأول: مفهوم النزاهة وأهميتها في الأداء الإداري

الفرع الثاني: القرار الإداري وصلته بمنظومة النزاهة

المطلب الثاني: : الإطار القانوني لقرارات النزاهة في العراق

الفرع الأول: التشريعات الوطنية المنظمة للنزاهة

الفرع الثاني: الالتزامات الدولية في مكافحة الفساد

المبحث الثاني: الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد

المطلب الأول: التوازن المؤسسي بين قرارات هيئة النزاهة واستقلالية القرار الإداري

الفرع الأول: الرقابة كأداة لتعزيز النزاهة وضمان المشروعية

الفرع الثاني: تحديات الاستقلال الوظيفي في ظل تدخل هيئات النزاهة

المطلب الثاني: هيئة النزاهة وأثر قراراتها على القرارات الإدارية

الفرع الأول: التوازن بين الرقابة والاستقلال

الفرع الثاني: الأثر العملي على النظام الإداري في العراق

وفي ضوء ما سبق، لا يقتصر هذا البحث على كونه دراسة قانونية أو إدارية فحسب، بل هو محاولة لتقديم رؤية إصلاحية متوازنة تُسهم في بناء إدارة عراقية أكثر كفاءة وشفافية، قادرة على مواجهة تحديات الفساد مع الحفاظ على مرونتها وفعاليتها في خدمة المجتمع.

المبحث الأول

ماهية هيئة النزاهة

- مقدمة

يُعدّ دراسة أثر قرارات هيئة النزاهة على القرارات الإدارية في العراق أمرًا أساسيًا للإدارة العامة والحوكمة الرشيدة. وتُعتبر العلاقة بين الرقابة والاستقلال الوظيفي من أكثر القضايا تعقيدًا في الأنظمة الإدارية الحديثة، لا سيما في الدول التي تواجه تحديات مزمنة تتعلق بالفساد الإداري وضعف المؤسسات. ونظرًا لأن العراق من بين هذه الدول

التي تعاني من آثار الفساد في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، تبرز الحاجة المُلحة إلى دراسة شاملة تُوضح كيفية تأثير آليات النزاهة على كفاءة الإدارة العامة، وكيفية تحقيق التوازن بينها وبين استقلالية الهيئات التنفيذية. ومنذ إنشائها، مثّلت هيئة النزاهة في العراق إحدى أهم الركائز المؤسسية لمكافحة الفساد وتعزيز الشفافية. إلا أن هذه الهيئات غالبًا ما وجدت نفسها على خلاف مع السلطة التنفيذية، إذ اعتبر بعض المسؤولين تدخلاتها تقييدًا للصلاحيات أو انتهاكًا للاستقلال الوظيفي للإدارة. في المقابل، رأى آخرون أن غياب هذه الرقابة يؤدي إلى تفشي الفساد والمحسوبية والرشوة. لذلك، تكمن أهمية هذا البحث في محاولته المنهجية لدراسة هذه العلاقة المعقدة بين الإشراف والاستقلالية وتحليل تداعياتها المباشرة على أداء الإدارة في العراق.

المطلب الأول

الإطار العام لهيئة النزاهة والقرارات الإدارية

تُعدّ هيئة النزاهة الإدارية وحسن اتخاذ القرارات الإدارية مفهومين أساسيين في الحوكمة الحديثة. تمثل النزاهة الإطار الأخلاقي والقانوني الذي يُوجّه السلوك المهني ويضمن احترام سيادة القانون، بينما تُشكّل حسن اتخاذ القرارات الإدارية أداةً تنفيذيةً تُترجم من خلالها السياسات العامة إلى واقع عملي. ويعتمد نجاح الإدارة العامة على التفاعل المتوازن بين هذين المفهومين: فهيئة النزاهة تُضفي الشرعية على القرارات الإدارية، وحسن اتخاذ القرارات الإدارية يُعزّز ثقة الجمهور في مؤسسات الدولة. وللتعمّق في استكشاف هذا الإطار العام، سيتم تناول الموضوع في قسمين رئيسيين:[1]

الفرع الأول: مفهوم هيئة النزاهة وأهميتها في الأداء الإداري

تعتبر النزاهة من القيم المركزية التي بنيت عليها النظم الإدارية الحديثة، فهي لم تعد مجرد سلوك شخصي أو فضيلة أخلاقية يتحلى بها الموظف العام، وإنما تحولت إلى مبدأ مؤسسي وقانوني يقوم عليه الأداء الإداري للدولة. فالنزاهة في جوهرها تعني الالتزام بمبدأ الحياد في ممارسة الوظيفة والشفافية في اتخاذ القرارات وخدمة المصلحة العامة دون انحراف أو تحيّز.. ومن هذا المنطلق، فإنها تمثل صمام أمان يمنع الإدارة من الانزلاق إلى الفساد الإداري، الذي يُعرّف بأنه إساءة استغلال السلطة العامة من أجل تحقيق مكاسب خاصة. هذا التعريف يوضح أن العلاقة بين النزاهة والفساد علاقة تضاد مطلق فكلما ارتفع مستوى النزاهة في الجهاز الإداري انخفضت فرص انتشار الفساد والعكس صحيح. [2]

ولا تتوقف النزاهة عند حدود الامتناع عن المخالفات أو الممارسات غير المشروعة، بل تمتد لتشمل مجموعة واسعة من القيم والسلوكيات الإيجابية فالدراسات الحديثة حول إدارة النزاهة في القطاع العام (Integrity Management) أكدت أن النزاهة هي منظومة متكاملة تتجسد في مبادئ مثل المساءلة، العدالة الإجرائية، الإفصاح المالي والإداري، والالتزام بمعايير الشفافية[3] فالموظف النزيه ليس هو فقط من يرفض الرشوة أو يتجنب المحسوبية، بل هو أيضاً من يبادر إلى تقديم المعلومات بشكل واضح وشفاف، ويقبل الخضوع لآليات المراجعة والتقييم، ويعمل ضمن منظومة قيمية مؤسسية تضمن ثقة المواطن بمؤسسات الدولة. وبذلك تتحول النزاهة من قيمة فردية إلى بنية مؤسساتية تُعززها التشريعات والسياسات وبرامج التدريب المستمر، بما يكفل استدامتها داخل الجهاز الإداري. ويرتبط مفهوم النزاهة ارتباطاً وثيقاً بـ الحوكمة الرشيدة (Good Governance ، إذ إن الأخيرة تقوم على مبادئ العدالة، الكفاءة، المساءلة، وسيادة القانون، وهي جميعاً قيم لا يمكن تجسيدها على أرض الواقع دون إطار نزاهة يوجه القرارات ويضبط السلوك الإداري. ولهذا، ينظر العديد من الباحثين إلى النزاهة باعتبارها الركيزة الأساسية لنجاح الحوكمة، بل ويربطونها بتحقيق أهداف التنمية المستدامة (SDG)، حيث إن وجود إدارة عامة نزيهة وشفافة يضمن الاستخدام الأمثل للموارد العامة وتوزيعها بعدالة، وهو ما ينعكس بشكل مباشر على التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في الدولة.[4]

الفرع الثاني: القرار الإداري وصلته بمنظومة النزاهة

يُعرف القرار الإداري بأنه تعبير الإدارة عن إرادتها بقصد إحداث أثر قانوني محدد وتتبع خطورته من كونه تصرفاً قانونياً ملزماً يصدر عن سلطة مختصة ويؤثر بشكل مباشر في المراكز القانونية للأفراد أو الهيئات والقرار الإداري لا يحتاج عادة إلى موافقة مسبقة من المخاطبين به، بل يفرض نفسه بقوة القانون، وهو ما يمنحه طابعاً إلزامياً نافذاً في علاقة الدولة بالمجتمع.[5] وقد اختلف الفقه القانوني في مقاربة طبيعة القرار الإداري: فبينما ركز بعض الفقهاء على طابعه القانوني باعتباره وسيلة لإحداث تغيير في المراكز القانونية للأفراد، ذهب آخرون إلى التركيز على طابعه التنفيذي، معتبرين إياه فعلاً يهدف إلى تطبيق السياسات العامة وتحقيق المصلحة المشتركة. ورغم هذا الاختلاف، فإن الإجماع قائم على أن القرار الإداري لا يُعد مشروعاً إلا إذا كان منسجماً مع مبادئ النزاهة والشفافية. فإذا انفصل

القرار عن قيم النزاهة، فقد يتحول إلى أداة للانحراف بالسلطة أو خدمة مصالح ضيقة لا تمت بصلة إلى الصالح العام[6]. وتشير التقارير الدولية، مثل مؤشر مدركات الفساد (CPI) الصادر عن منظمة الشفافية الدولية، إلى أن ضعف النزاهة الإدارية يقترن عادة بأزمات عميقة في الثقة بين المواطن ومؤسسات الدولة. هذه الأزمات تنعكس في مظاهر متعددة، منها تراجع معدلات الاستثمار الأجنبي، زيادة معدلات الهشاشة السياسية، وتدهور المؤشرات الاقتصادية الكلية. ويشكل العراق مثالاً معبراً على ذلك، إذ تكشف تقارير السنوات الأخيرة عن استمرار التحديات المرتبطة بالفساد رغم تبني إصلاحات تشريعية ومؤسسية، الأمر الذي يعكس أن غياب النزاهة عن القرارات الإدارية لا يقتصر أثره على الجانب القانوني فقط، بل يمتد ليؤثر على الاستقرار السياسي والقدرة على تحقيق التنمية. [7] وفي المقابل، فإن ربط القرارات الإدارية بإطار صارم من النزاهة يحولها إلى وسيلة فعالة لتحقيق العدالة الإدارية وضمان حيادية الدولة. فالقرار الإداري المبني على النزاهة لا يحقق فقط حماية المصلحة العامة من التلاعب والانحراف، بل يعزز أيضاً الثقة المجتمعية بالدولة، وهو ما يمثل رصيداً استراتيجياً على المستويين الاجتماعي والسياسي. هذه الثقة تُعد بدورها شرطاً أساسياً لاستدامة النظام السياسي والإداري، إذ إن المواطن الذي يثق بعدالة وشفافية قرارات الإدارة يميل إلى احترامها والامتثال لها طوعاً بما يقلل الحاجة إلى آليات الإكراه أو الردع.[8]وعليه فإن العلاقة بين النزاهة والقرارات الإدارية علاقة تفاعلية وتكاملية النزاهة توفر الإطار القيمي والقانوني الذي يوجه سلوك الإدارة ويحدد معايير المشروعية، في حين تمثل القرارات الإدارية الميدان العملي الذي يتم فيه اختبار التزام الإدارة بهذه القيم ومن هنا، يمكن القول إن أي ضعف في منظومة النزاهة ينعكس مباشرة على مشروعية القرار الإداري، والعكس صحيح؛ إذ إن الإدارة التي تصدر قراراتها في إطار من النزاهة تضمن شرعيتها وكفاءتها وتعزز مكانتها أمام المجتمع.

المطلب الثاني

الإطار القانوني لقرارات النزاهة في العراق

تعد دراسة الإطار القانوني لقرارات النزاهة في العراق من الموضوعات الحيوية لفهم الأسس التي تستند إليها منظومة مكافحة الفساد في الدولة، وكيفية تنظيم العلاقة بين هيئات الرقابة والإدارة العامة فالإطار القانوني لا يقتصر على النصوص الدستورية والقوانين الوطنية، بل يمتد ليشمل الالتزامات الدولية والمعايير الأممية، إضافة إلى الاستراتيجيات والسياسات التنفيذية التي تسعى لترسيخ قيم الشفافية والمساءلة. ويكشف هذا الإطار عن سعي المشرع العراقي إلى بناء نظام متكامل يحمي المال العام ويعزز ثقة المواطن بالمؤسسات في مواجهة التحديات التي تفاقمت بعد عام 2003.

ومن أجل الإحاطة الشاملة بجوانب هذا الإطار، يمكن تقسيم هذا المطلب إلى الفروع الآتية:[9]

الفرع الأول: التشريعات الوطنية المنظمة للنزاهة

تعد التشريعات الوطنية الركيزة الجوهرية التي تنظم عمل الهيئات الرقابية، وتحدد الصلاحيات الممنوحة لها، والإجراءات الواجب اتباعها لضمان نزاهة العمل الإداري.

1- نشأة هيئة النزاهة الاتحادية أنشئت هيئة النزاهة لأول مرة بموجب أمر سلطة الائتلاف [10]المؤقتة رقم (55) لسنة 2004، في سياق إعادة بناء مؤسسات الدولة بعد سقوط النظام السابق. وقد صممت لتكون جهازاً رقابياً مستقلاً يضطلع بمهمة كشف الفساد ومكافحته ويعمل بالتوازي مع مؤسسات رقابية أخرى كديوان الرقابة المالية. تم أُعيد تنظيمها لاحقاً . بموجب قانون هيئة النزاهة رقم (30) لسنة 2011 المعدل، والذي مثل نقلة نوعية في تحديد صلاحياتها وطرق عملها.

2- صلاحيات الهيئة: منح قانون هيئة النزاهة رقم (30) لسنة 2011 المعدل الهيئة مجموعة واسعة من الصلاحيات القانونية التي تمكنها من أداء دورها الرقابي والوقائي في مكافحة الفساد. فقد نصت المواد (3) و (5) و (6) من القانون على أن الهيئة تُعد جهة مستقلة تُعنى بالكشف عن الفساد والتحقيق فيه وإحالة القضايا إلى الجهات القضائية المختصة، كما تتولى متابعة إقرارات الذمة المالية للمسؤولين والموظفين العموميين، وتعمل على تعزيز قيم النزاهة في مؤسسات الدولة.وتبعاً لهذه النصوص، تشمل صلاحيات الهيئة ما يأتي:[11] - التحقيق في جرائم الفساد وإحالتها إلى القضاء المختص بعد استكمال الإجراءات التحقيقية اللازمة (المادة 3/ ثانياً). . متابعة الذمة المالية للمكلفين بالتقديم من خلال نظام الإقرارات المالية الدورية، بهدف الكشف عن حالات الإثراء غير المشروع (المادة (5).- إعداد تقارير سنوية ودورية ترفع إلى السلطتين التنفيذية والتشريعية، تتضمن تقييماً لواقع الفساد الإداري والمالي وسبل الحد منه (المادة 6 أولاً).- نشر ثقافة النزاهة والشفافية عبر البرامج التوعوية والتربوية والإعلامية والتعاون مع مؤسسات المجتمع المدني لتعزيز الوعي العام بمخاطر الفساد (المادة 3/ رابعا) وهذه الصلاحيات جعلت من الهيئة مصدرا

لقرارات ذات أثر مباشر على سير القرارات الإدارية داخل الوزارات والمؤسسات، باعتبار أن توصياتها وإجراءاتها قد تفضي إلى إلغاء أو تعديل بعض القرارات أو إيقافها لحين استكمال التحقيقات.[12]- القيمة القانونية للتشريعات تكمن أهمية هذه التشريعات في أنها نقلت النزاهة من إطار المبادئ الأخلاقية إلى إطار قانوني ملزم فبعد أن كانت النزاهة مطلباً عاماً غير محدد المعالم، أصبحت اليوم مؤطره بقواعد قانونية واضحة، تترتب على مخالفتها مسؤوليات جنائية وإدارية وتأديبية. وهذا منح قرارات الهيئة حجية قانونية، وأكسبها سلطة معنوية مؤثرة في مختلف مستويات الإدارة.[13]- التحديات العملية للاستقلالية ورغم أن نصوص القانون منحت الهيئة استقلالية مالية وإدارية، إلا أن الممارسة العملية تكشف عن تحديات حقيقية في الحفاظ على هذه الاستقلالية نتيجة للتجاذبات السياسية أو الضغوط التي قد تُمارس من أطراف نافذة. وهذا ما يثير جدلاً دائماً حول مدى قدرة الهيئة على أداء دورها بفعالية بعيداً عن التأثيرات الخارجية.- التشريعات المساندة لم يقتصر الإطار القانوني على قانون هيئة النزاهة فقط بل عززته نصوص تشريعية أخرى، مثل[14]:- قانون العقوبات رقم (111) لسنة 1969: الذي جرم أفعال الرشوة، الاختلاس استغلال النفوذ والإثراء غير المشروع.- قانون أصول المحاكمات الجزائية رقم (23) لسنة 1971: الذي وضع آليات التحقيق والمحاكمة في القضايا الجنائية المتعلقة بالفساد.- ديوان الرقابة المالية الاتحادي الذي يختص بالتدقيق المالي والرقابة على الإنفاق العام، ويُعد خط الدفاع الأول في كشف المخالفات المالية.وبذلك أصبح النظام القانوني العراقي يشكل شبكة متداخلة من النصوص والمؤسسات جميعها تعنى بمكافحة الفساد وضبط الأداء الإداري إلا أن هذا التداخل كثيراً ما أدى إلى تضارب في الصلاحيات أو ضعف التنسيق، وهو ما يستدعي إصلاحات مؤسسية لضمان التكامل والفعالية[15].

الفرع الثاني: الالتزامات الدولية في مكافحة الفساد

لقد شكل الانضمام إلى اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد (UNCAC) عام 2007 منعطفاً أساسياً في مسيرة العراق نحو بناء منظومة قانونية ومؤسسية متكاملة لمكافحة الفساد. فالاتفاقية، التي تعد أول معاهدة دولية شاملة وملزمة في هذا المجال بعد المصادقة عليها من قبل السلطة التشريعية، وضعت إطاراً قانونياً ومعيارياً موحداً لجميع الدول الأطراف، وفرضت مجموعة من الالتزامات التي تتعلق بالوقاية، التجريم التعاون الدولي، واسترداد الأصول. وقد كان لهذا الانضمام أهمية خاصة بالنسبة للعراق، كونه جاء في مرحلة انتقالية بعد 2003، حيث كان الفساد المالي والإداري قد بلغ مستويات مقلقة وأضحى أحد أبرز التحديات أمام بناء الدولة وإعادة الثقة بين المواطن والمؤسسات. وقد ألزمت الاتفاقية العراق بجملة من المعايير الأساسية، في مقدمتها[16]:

1- تعزيز استقلالية الأجهزة الرقابية وذلك عبر منحها الصلاحيات والموارد اللازمة للعمل بحرية بعيداً عن الضغوط السياسية أو الإدارية، بما يضمن قيامها بدورها في كشف الفساد ومساءلة المسؤولين.

2- حماية المبلغين والشهود حيث نصت الاتفاقية على ضرورة تبني تشريعات توفر الحماية القانونية للأشخاص الذين يكشفون عن قضايا فساد، بما يمنع تعرضهم للانتقام أو الضغوط.

3- تجريم الإثراء غير المشروع إذ ألزمت الاتفاقية الدول الأطراف بتجريم الحالات التي يظهر فيها تضخم غير مبرر في ثروة الموظفين العموميين مقارنة بدخلهم المشروع.

4- آليات التعاون الدولي خاصة فيما يتعلق بتبادل المعلومات الاستخبارية والجنائية، والتعاون القضائي في التحقيقات والمحاكمات، فضلاً عن استرداد الأموال المنهوبة والمهربة إلى الخارج.

وقد انعكس هذا الالتزام الدولي على التشريعات الوطنية العراقية، التي بدأت تدريجياً في استيعاب المفاهيم الجديدة التي فرضتها الاتفاقية. ومن أبرزها[17]:

- استرداد الأموال المنهوبة : تم إدخال آليات قانونية تسمح للعراق بالتعاون مع دول أخرى لاستعادة الأموال المهربة نتيجة الفساد، سواء عبر اتفاقيات ثنائية أو من خلال التعاون مع منظمات دولية مثل البنك الدولي ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (UNODC). وقد أنشئت وحدات خاصة داخل هيئة النزاهة لمتابعة هذا الملف، رغم ما يواجهه من تحديات سياسية وقانونية معقدة.

- التعاون القضائي الدولي : عمل العراق على توقيع مذكرات تفاهم ثنائية وإقليمية لتسهيل تبادل المعلومات المتعلقة بالتحقيقات، ومواءمة إجراءاته القضائية مع متطلبات التعاون الدولي، مثل تسليم المجرمين تبادل المساعدات القانونية وتجميد أو مصادرة الأموال المكتسبة بطرق غير مشروعة[18].

- تعزيز الشفافية الداخلية : وذلك من خلال إلزام المؤسسات الحكومية بتقديم تقارير دورية حول أدائها المالي والإداري وتوسيع نطاق التصريح عن الذمة المالية للمسؤولين والموظفين العموميين. وهذا الالتزام كان له أثر مباشر في تطوير

منظومة الإقرارات المالية التي تشرف عليها هيئة النزاهة، بحيث أصبحت أداة لمتابعة نمو ثروات المسؤولين وكشف حالات الإثراء غير المشروع. ومن الجدير بالذكر أن الالتزام الدولي بالنسبة للعراق لم يكن مجرد واجب قانوني يترتب على انضمامه للاتفاقيات، بل كان أيضاً أداة سياسية ودبلوماسية لتحسين صورته أمام المجتمع الدولي، واستعادة ثقة المانحين والمنظمات الدولية. فالعراق، الذي يعتمد على التعاون الدولي في مجالات الإعمار والاستثمار والدعم المالي، وجد في تنفيذ التزاماته فرصة لإبراز جديته في مكافحة الفساد، وهو ما يساهم في تعزيز مكانته ضمن المجتمع الدولي[19]. إضافة إلى ذلك، وفر الانضمام إلى اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد UNCAC (United Nations Convention against Corruption) للعراق فرصة للاستفادة من الخبرات الفنية والتقنية التي تقدمها المنظمات الدولية والدول الأعضاء، سواء عبر برامج التدريب، تبادل المعرفة، أو الدعم في تطوير التشريعات والمؤسسات. وهذا الأمر ساعد نسبياً في سد الفجوات في النظام الوطني، وإن كان التنفيذ على أرض الواقع ما زال يواجه صعوبات تتعلق بالبيئة السياسية، والتداخل المؤسسي، وضعف الإرادة السياسية أحياناً[20]. وبالتالي، يمكن القول إن الالتزامات الدولية، وعلى رأسها اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، تمثل أحد الأعمدة الرئيسية التي يستند إليها الإطار القانوني لقرارات النزاهة في العراق. فهي لم تقتصر على وضع معايير عامة، بل فرضت على الدولة العراقية إعادة صياغة منظومتها القانونية، وتبني سياسات إصلاحية، وتعزيز قدراتها المؤسسية بما يجعل قرارات النزاهة جزءاً من التزامات دولية لا يمكن التراجع عنها.

المبحث الثاني

الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد

لم يقتصر الإطار القانوني هيئة النزاهة في العراق على سنّ القوانين أو الالتزام بالاتفاقيات الدولية، بل شمل أيضاً الاستراتيجية الوطنية التي تبنتها الدولة لبناء نظام شامل لمكافحة الفساد وتعزيز قيم هيئة النزاهة. وتُعدّ الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد (2010-2014) أول مبادرة رسمية شاملة أطلقتها الحكومة العراقية في هذا المجال منذ عام 2003. وقد انبثقت هذه الاستراتيجية استجابةً لضغوط داخلية ودولية متزايدة لمعالجة ظاهرة الفساد التي أضعفت ثقة الجمهور في المؤسسات وعرقلت جهود التنمية. وشكّلت هذه الاستراتيجية خارطة طريق للانتقال من النصوص القانونية الجامدة إلى برامج وسياسات عملية قابلة للتطبيق. وسعت إلى الجمع بين النهجين الوقائي والتصحيحي لمكافحة الفساد وترسيخ النزاهة كقيمة اجتماعية ومؤسسية راسخة.[21]

المطلب الأول

التوازن المؤسسي بين قرارات هيئة النزاهة واستقلالية القرار الإداري

في الدولة الحديثة، تُشكّل قرارات هيئة النزاهة ركيزة أساسية لشرعية القرارات الإدارية. فهي تؤدي وظيفة مزدوجة: من جهة، تُمارس دورًا رقابيًا يهدف إلى مكافحة سوء السلوك وإساءة استخدام السلطة؛ ومن جهة أخرى، تُثير تساؤلات حول حدود التدخل في الاستقلال الوظيفي للإدارة.

ويتجلى هذا التناقض بوضوح في العراق، حيث تؤثر قرارات هيئة النزاهة تأثيرًا مباشرًا على عمل الوزارات والمؤسسات الحكومية، وتفرض عليها أحيانًا ضوابط قانونية صارمة. في المقابل، ينظر بعض المسؤولين إلى هذه القرارات على أنها تعدٍّ على صلاحيات السلطة التنفيذية وإضعاف لحرية عملها.[22] ويعكس هذا التوتر بين الرقابة والاستقلالية التحدي الأكبر الذي يواجه أنظمة الإدارة العامة في الدول التي تسعى إلى إرساء نظام هيئة النزاهة الشامل، مع ضمان مرونة الإدارة وكفاءتها في الوقت نفسه لتحقيق النتائج دون عوائق غير مبررة.

الفرع الأول: الرقابة كأداة لتعزيز النزاهة وضمان المشروعية

تُعدّ رقابة هيئة النزاهة أداةً أساسيةً وضمان شرعية الإدارة العامة الفعّالة. وتضمن آليات الرقابة الفعّالة التزام موظفي الخدمة المدنية والعاملين في القطاع العام بالحدود القانونية والأخلاقية لواجباتهم. وفي هذا السياق، تبرز هيئة النزاهة في العراق كإحدى أهم مؤسسات الرقابة المستقلة، حيث تضطلع بمهام رئيسية، منها:[23]

- مراقبة التقارير المالية لموظفي الخدمة المدنية من خلال الإفصاحات الدورية.
- التحقيق في قضايا الفساد الإداري والمالي.
- إحالة المخالفين إلى السلطات القضائية المختصة.
- نشر تقارير سنوية ودورية تُحدد أوجه القصور وتوصي بالتدابير التصحيحية. وينبغي فهم الرقابة هنا ليس كمجرد إجراء إداري شكلي، بل كآلية مؤسسية لضمان الشرعية والشفافية. وإن إدراك موظفي القطاع العام بأن قراراتهم تخضع لمراجعة هيئة النزاهة يُعزز التزامهم بالقوانين واللوائح، ويُقلل من فرص استغلال مناصبهم لتحقيق مكاسب

شخصية.[24] بهذا المعنى، تُعدّ الرقابة في المقام الأول أداة وقائية قبل أن تتحول إلى إجراء عقابي، مانعةً الانحرافات قبل تفاقمها ومع ذلك، يجب ألا تتجاوز ممارسة الرقابة حدودها القانونية، وألا تُصبح تدخلاً مباشراً في سلطة الإدارة التقديرية أو في توجيه قراراتها. فإذا فُسِّرت رقابة هيئة النزاهة على أنها واجب إداري مُطلق، أو مُورست بطريقة تُقيّد حرية اختيار الإدارة، تنشأ ظاهرة تُعرف باسم "الشلل الإداري" أو "الإدارة المترددة", حينها، يتجنب المسؤولون ممارسة صلاحياتهم خشية المساءلة أو اتهامات الفساد.[25] ولعل أبرز الأمثلة على ذلك نجدها في التقارير السنوية لهيئة النزاهة، التي كشفت عن عشرات حالات الإنفاق المُهدر والمشاريع المُتعثرة، وأوصت بتدابير تصحيحية نفذتها الحكومة لاحقاً. يعكس هذا حقيقة أن الرقابة لا تساعد فقط في كشف الفساد بعد وقوعه، بل تُسهم أيضًا في تصحيح القرارات الإدارية ورفع كفاءتها. ورغم هذه الجوانب الإيجابية، قد تُصبح رقابة هيئة النزاهة عائقًا في بعض الأحيان إذا كانت صارمة للغاية، أو إذا فُسِّرت قراراتها على أنها تعليمات مُلزمة للإدارة. في مثل هذه الحالات، تتردد بعض الوزارات أو المؤسسات في اتخاذ القرارات خشية اتهامها بالفساد أو تورطها في التحقيقات. وهذا ما يُطلق عليه بعض الباحثين "الإدارة المترددة"، حيث لا تُمارس الهيئات التنفيذية صلاحياتها كاملةً خوفًا من التداعيات. ويُؤدي هذا النقص في الرقابة إلى إبطاء إنجاز المشاريع الحكومية وتقديم الخدمات العامة. ويُثير هذا الوضع مسألة التوازن الأمثل بين رقابة هيئة النزاهة والاستقلالية: فبينما تُعد الرقابة ضرورية لحماية الأموال العامة وضمان الشرعية، فإن الاستقلالية الوظيفية ضرورية بنفس القدر لكي تُؤدي الإدارة مهامها بكفاءة وفعالية[26]. وقد يُؤدي اختلال التوازن بين هذين البُعدين إلى بقاء القرارات الإدارية خارج نطاق الرقابة (وبالتالي تُصبح أدوات للفساد وإساءة استخدام السلطة)، أو إلى خضوعها لمراقبة مُفرطة من هيئة النزاهة (وبالتالي تُصبح أدوات عاجزة عن تحقيق أي شيء أو تنفيذه[27].

الفرع الثاني: تحديات الاستقلال الوظيفي في ظل تدخل هيئات النزاهة

يُعدّ مبدأ الاستقلال الوظيفي حجر الزاوية في الإدارة العامة الحديثة. فهو يضمن للسلطة التنفيذية حرية التصرف في إطار القانون، ويُمكّنها من ممارسة صلاحياتها دون عوائق غير مبررة أو تدخلات خارجية تعيق تحقيق أهدافها. إلا أن التحدي الأكبر الذي يواجه هذا المبدأ في العراق يكمن في تأثير قرارات هيئة النزاهة على الاستقلال الإداري. فبينما تُعتبر هذه القرارات مشروعة وهامة لمكافحة الفساد وضمان الشرعية، إلا أنها قد تتحول عمليًا إلى أداة تُقيّد قدرة السلطة التنفيذية على العمل. وقد لوحظ في كثير من الحالات أن المسؤولين الإداريين يتجنبون توقيع العقود أو يمتنعون عن إتمام بعض المعاملات المالية والإدارية خشية إساءة تفسير قراراتهم أو اتهامهم بالفساد.[28] ويؤدي هذا إلى حالة من "الإدارة المترددة"، وهي حالة من الشلل البيروقراطي حيث يُعيق الخوف من التدقيق عملية صنع القرار الإداري بدلًا من تحسين جودته. علاوة على ذلك، تنظر بعض الهيئات الحكومية إلى تدخلات هيئة النزاهة بعين الريبة والحذر. ينظرون إلى ذلك على أنه تعدٍّ على صلاحيات السلطة التنفيذية، أو حتى أداة يُمكن إساءة استخدامها سياسيًا لتصفية الحسابات أو ممارسة الضغط على الخصوم السياسيين. وهذا يُقوّض ثقة الجهاز الإداري في عملية الرقابة نفسها. ويتضح هذا التوتر جليًا عند التحقيق مع الموظفين في مسائل إدارية إجرائية. إذ تُعطِّل هذه التحقيقات المشاريع أو تُؤخِّر إنجازها ضمن المواعيد النهائية المُحدَّدة. ويُؤدِّي هذا إلى تعارض بين متطلبات التنمية الاقتصادية، التي تتطلَّب اتخاذ قرارات سريعة ومرنة، ومتطلبات النزاهة، التي تستلزم الرقابة والمساءلة. هذه المعضلة المُعقَّدة تجعل التوفيق بين الرقابة والاستقلالية تحديًا محوريًا في النظام الإداري العراقي. والهدف هو إرساء نموذج رقابي متوازن يضمن الشفافية والردع دون المساس بجوهر الإدارة أو إضعاف فعاليتها.

المطلب الثاني

هيئة النزاهة وأثر قراراتها على القرارات الإدارية

الفرع الأول: التوازن بين الرقابة والاستقلال

لا تكمن المشكلة الأساسية للنظام الإداري العراقي في وجود الرقابة بحد ذاتها، ولا في الاستقلال الإداري كقيمة مجردة، بل في إرساء توازن مؤسسي بينهما.

فالرقابة ضرورية لحماية المال العام وضمان الشرعية، بينما يُعد الاستقلال الوظيفي شرطًا أساسيًا لمرونة الإدارة وفعاليتها. وإذا طغى أحدهما على الآخر، يختل النظام الإداري: فغياب الرقابة يفتح الباب أمام الفساد وإساءة استخدام السلطة، بينما تؤدي الرقابة المفرطة إلى شلل إداري وتردد في اتخاذ القرارات[29] لذا، من الضروري إيجاد حل وسط يضمن بقاء الرقابة أداة فعالة لحماية النزاهة دون تقييد الصلاحيات الإدارية. وبالتالي، يجب النظر إلى الرقابة والاستقلال كمبدأين متكاملين، لا متناقضين. ينبغي لهيئة النزاهة أن تمارس دورها في إطار القانون، دون أن تمتد رقابتها إلى جوهر القرارات الإدارية أو تحل محل الإدارة في تقييم المصلحة العامة. في المقابل، يجب على الإدارة

ممارسة استقلالها في إطار القانون، وعدم اتخاذه ذريعة للتهرب من المساءلة.[30]ويكمن التوازن الضروري في صياغة الرقابة كضامن للشرعية دون المساس بالكفاءة، وضمان أن تكون الاستقلالية أداةً للفعالية دون أن تعني الإفلات من المساءلة. ولتحقيق هذا النهج، يجب أولاً تحديد نطاق عمل هيئة النزاهة بدقة. ينبغي أن تركز على القضايا الهامة ذات الأهمية الاستراتيجية (مثل الفساد المالي واسع النطاق أو المشاريع الكبرى) بدلاً من الانشغال بالتفاصيل الإجرائية الثانوية التي يمكن حلها داخل الهيئات الإدارية نفسها. ويضمن هذا التحديد توجيه موارد الهيئة نحو أخطر المشاكل وأكثرها تأثيراً المتعلقة بالأموال العامة[31]. كما يُعد تحسين الشفافية الداخلية في المؤسسات عاملاً حاسماً في الرقابة. فأنظمة الإفصاح المبكر ونشر القرارات الرئيسية على المواقع الإلكترونية الرسمية للوزارات يقللان من الحاجة إلى تدخلات هيئة النزاهة المستمرة. وعندما تُتاح المعلومات للجمهور بانتظام، يصبح المجتمع شريكاً في الرقابة، مما يمنع تنامي انعدام الثقة ويعزز الثقة المتبادلة بين المواطنين والإدارة[32]. ومن الضروري أيضاً تفعيل المراجعة القضائية وجعل المحاكم الإدارية هي المرجع النهائي لحل النزاعات بين قرارات النزاهة والقرارات التنفيذية. ذلك أن وجود هيئة قضائية محايدة يساعد على تحقيق التوازن بين متطلبات مكافحة الفساد وضمان الاستقلال الوظيفي ويمنع أحد الأطراف من تقويض كفاءة الطرف الآخر.

الفرع الثاني: الأثر العملي على النظام الإداري في العراق

أظهرت التجربة في العراق أن لقرارات هيئة النزاهة أثراً مزدوجاً على أداء الجهاز الإداري. فمن جهة، ساهمت هذه القرارات في كشف العديد من حالات الفساد الخطيرة التي عرّضت الأموال العامة للخطر وقوّضت ثقة المواطنين في المؤسسات، مما عزز مكانة الهيئة كجهة رقابية مستقلة لا غنى عنها. ومن جهة أخرى، أدى التدقيق المفرط إلى خلق مناخ من الحذر الشديد داخل مؤسسات الدولة، حيث يتردد الموظفون والمسؤولون في ممارسة صلاحياتهم أو توقيع العقود خشية المساءلة. وقد أدى ذلك إلى بطء تنفيذ المشاريع وتراجع كفاءة الخدمات العامة، مما أعاق التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي كان من المفترض أن تحميها هذه الرقابة.[33]

ويتطلب هذا الواقع إعادة تقييم العلاقة بين هيئة النزاهة والهيئات التنفيذية الأخرى. فلا ينبغي أن تقتصر وظيفة الهيئة على الردع والمساءلة والعقاب، بل يجب أن تكون شريكاً داعماً يساعد الإدارات في اتخاذ القرارات القائمة على الشفافية والشرعية. إن هذا التحول في الدور من "الرقابة المُعيقة" إلى "الرقابة الاستباقية والداعمة" من شأنه أن يُقلل من الجمود البيروقراطي مع ضمان الالتزام بمعايير النزاهة. ويعتمد نجاح النظام الإداري العراقي على تحقيق توازن دقيق بين متطلبات الرقابة وضرورات الاستقلالية. فالمطلوب ليس تقليص الرقابة أو إدارة غير خاضعة للمساءلة، بل إعادة تعريف الرقابة والاستقلالية بما يتماشى مع متطلبات الحوكمة الرشيدة. بحيث يجب أن تكون الرقابة ذكية وتركز على القضايا عالية المخاطر ذات التأثيرات المباشرة على المال العام، لا على الإجراءات البسيطة التي يمكن حلها إداريًا.((34)) أما الاستقلالية، فيجب أن تكون... الاستقلالية المسؤولة لا تعني الإفلات من العقاب، بل تعني ممارسة السلطة بوعي في خدمة الصالح العام. وعندما يتحقق هذا التوازن، تصبح القرارات الإدارية محصنة ضد الفساد، إذ تُتخذ ضمن إطار من الشفافية والمساءلة، مع الحفاظ على مرونتها وفعاليتها، لأنها تصون حرية الإدارة في العمل. وهذا يحقق الهدف الأسمى: إدارة عامة سليمة قادرة على خدمة المواطنين وتعزيز التنمية دون الاعتماد على الفساد أو السيطرة المفرطة.

- الخاتمة:

هيئة النزاهة هي هيئة رقابية مستقلة تخضع لرقابة السلطة التشريعية (البرلمان) باعتبارها هيئة متخصصة في مكافحة الفساد. وتستخدم هذه المنشأة للتحقيق في مزاعم الفساد وإحالة المخالفات القانونية إلى المحاكم المختصة. وتلعب دوراً مهماً في التحقيق في الفساد وكشف المخالفات وجمع الأدلة والمعلومات ذات الصلة بنفسه أو بناءً على المعلومات الاستخبارية الواردة وإجراء التحقيقات اللازمة. كما تعمل الهيئة على نشر الوعي حول تعزيز قيم الشفافية والنزاهة في القطاع الخاص. إشهار وتعزيز ثقافة رفض الفساد وتعزيز مبدأ العدالة. كما تعمل على رفع مستوى الوعي وحماية الممتلكات العامة والأموال، ودعم الحقوق الفردية داخل المجتمع العراقي. ولذلك تعتبر هيئة النزاهة حاليا من أهم الهيئات الرقابية.

- أولاً النتائج

1- ان هيئة النزاهة تمتلك صلاحيات واسعة في مكافحة الفساد
2- ان لهيئة النزاهة دور كبير ومهم في حماية حقوق الافراد من خلال مكافحة الفاسدين وسرقة المال العام .

3- أهمية النزاهة في تعزيز الشرعية: تُظهر الدراسة أن اتخاذ القرارات القائمة على النزاهة يُعزز الثقة بين المواطنين والدولة من خلال ضمان التزام موظفي القطاع العام بمبادئ الشرعية والمساءلة.
4- ان هيئة النزاهة هي واحدة من الاجهزة المستقلة في العراق والمنصوص عليها دستورياً .
5- وصفت العديد من العراقيل والمعوقات لعمل الهيئة من قبل العديد من الجهات والاحزاب لغرض التأثير على نشاطات الهيئة .
6- فعالية الرقابة في كشف المخالفات: تُبين الدراسة أن هيئة النزاهة، بصفتها هيئة رقابية مستقلة، قد ساهمت في كشف العديد من حالات الهدر المالي وتعطيل المشاريع، كما يتضح من تقاريرها السنوية. وينطبق هذا بشكل خاص على الحالات المتعلقة بالتنفيذ غير الكافي للعقود الحكومية والمتابعة الإدارية غير اللازمة. وقد ساعدت هذه الجهود في تنبيه السلطتين التنفيذية والتشريعية إلى أوجه القصور في إدارة الأموال العامة، وفي بعض الحالات، أدت إلى اتخاذ إجراءات تصحيحية وإحالة القضايا إلى السلطات القضائية المختصة. وهذا يُؤكد دور الهيئة في حماية الموارد العامة والحد من إساءة استخدامها.
7- فعالية الرقابة في كشف المخالفات: تُظهر الدراسة أن هيئة النزاهة، بصفتها هيئة رقابية مستقلة، قد ساهمت في كشف العديد من حالات الهدر المالي وتعطيل المشاريع، كما هو موثق في تقاريرها السنوية. ويتعلق هذا بشكل خاص بالحالات المرتبطة بالتنفيذ غير الكافي للعقود الحكومية وعدم كفاية المتابعة الإدارية.
8- الرقابة المفرطة تؤدي إلى شلل إداري: من أهم نتائج الدراسة أن الرقابة المفرطة قد تؤدي إلى تردد إداري في ممارسة صلاحياتها. وهذا يخلق بيئة عمل بيروقراطية غير مستقرة حيث يتم تجنب اتخاذ القرارات خوفًا من المساءلة المحتملة.
9- غياب التوازن المؤسسي: حددت الدراسة ضعفًا في تحديد الصلاحيات بين هيئة النزاهة والسلطة التنفيذية. وهذا يؤدي أحيانًا إلى تضارب في الاختصاصات أو شعور الموظفين بأن استقلاليتهم في العمل مهددة.
10- التأثير السياسي على عمل هيئة النزاهة: تُظهر بعض الأمثلة أن قرارات النزاهة تُتخذ أحيانًا في سياق التنافسات السياسية. يُقوّض هذا حيادها ويُضعف ثقة الجمهور بها.
11- الحاجة إلى إطار قانوني أكثر دقة: خلصت الدراسة إلى أنه على الرغم من تطور الإطار القانوني الذي يُنظّم عمل هيئة النزاهة بعد دخول القانون المعدّل رقم (30) لسنة 2011 حيز التنفيذ، إلا أنه لا يزال بحاجة إلى مراجعة وتحديث مستمرين لمواكبة متطلبات الإدارة الحديثة. وقد رُصدت عدة أوجه قصور وتداخلات في القانون، لا سيما فيما يتعلق بتحديد العلاقة بين هيئة النزاهة وغيرها من الهيئات الرقابية، مثل ديوان الرقابة المالية والنيابة العامة. ويؤدي هذا أحيانًا إلى تضارب في الاختصاصات أو ازدواجية في الإجراءات. كما لاحظت الدراسة أن بعض النصوص لا تزال غامضة بشأن مدى إلزام قرارات الهيئة أو توصياتها للسلطة التنفيذية. وهذا يُسبب ارتباكًا في الممارسة العملية ويُخلّ بالتوازن بين الرقابة والاستقلال الإداري. لذلك، يُوصي الباحث بمراجعة بعض المواد القانونية لتوفير وضوح مؤسسي بشأن توزيع المسؤوليات، مع ضمان قدرة الهيئة على أداء مهامها دون المساس باستقلال السلطة التنفيذية.

- ثانياً المقترحات

استنادًا إلى النتائج السابقة، يمكن استخلاص توصيات عملية لزيادة فعالية النظام الإداري العراقي وتعزيز التوازن بين الرقابة والاستقلالية الوظيفية، وذلك على النحو التالي:
1- مراجعة الإطار القانوني لهيئة النزاهة لتحديد صلاحياتها وحدود تدخلها في العمل الإداري بشكل أكثر وضوحًا. لا تزال بعض مواد القانون غامضة فيما يتعلق بإلزامية قرارات الهيئة وتوصياتها للسلطة التنفيذية. علاوة على ذلك، يوجد تداخل مؤسسي بين صلاحياتها وصلاحيات ديوان المحاسبة والنيابة العامة، مما يؤدي إلى ازدواجية في الجهود وتضارب في الإجراءات.
2- يقترح الباحث إعادة هيكلة الإطار القانوني بحيث تركز صلاحيات الهيئة على القضايا الاستراتيجية، مثل قضايا الفساد المالي الكبرى أو تضارب المصالح في العقود، مع منح السلطة التنفيذية مرونة أكبر في معالجة المخالفات الإدارية البسيطة داخليًا ضمن نظام مساءلة شفاف. ينبغي تحديد حدود تدخل الهيئة بوضوح لضمان عدم امتداد رقابتها إلى جوهر القرارات الإدارية أو مراحل التنفيذ الفني للمشاريع، إلا في حالات الاشتباه الواضح بالفساد. من شأن هذا التعريف القانوني المقترح أن يزيد من فعالية هيئة النزاهة ويتجنب التداخل مع الهيئات الرقابية الأخرى، مع ضمان استقلالية القرارات الإدارية ضمن إطار قانوني سليم. سيتم تعزيز مبدأ الشفافية المؤسسية من خلال إنشاء قواعد بيانات

عامة للقرارات الإدارية الرئيسية والمشاريع الحكومية. سيتيح ذلك التدقيق العام ويقلل الحاجة إلى التدخل المستمر من جانب هيئة النزاهة.

3- تفعيل المحاكم الإدارية كمحكمة فاصلة في النزاعات بين قرارات النزاهة والقرارات الإدارية، وذلك لحماية الاستقلال المهني ضمن إطار قانوني محايد.

4- إنشاء وحدات للنزاهة داخل الوزارات. ستعمل هذه الوحدات كهيئات رقابية داخلية، تابعة إداريًا للوزارة ولكنها منسقة مع هيئة النزاهة. ستعمل هذه الوحدات كنظم إنذار مبكر وتقلل عدد القضايا المحالة إلى جهات خارجية.

5- تفعيل المحاكم الإدارية كمحكمة فاصلة في النزاعات بين قرارات النزاهة والقرارات الإدارية، وذلك لحماية الاستقلال المهني ضمن إطار قانوني محايد.

6- تطوير برامج تدريبية وقائية لموظفي القطاع العام لتعريفهم بالمعايير الأخلاقية والقانونية للإدارة العامة ومساعدتهم على تجنب شبهات الفساد. هذا يعزز النزاهة من الداخل، بدلاً من الاعتماد فقط على الضوابط الخارجية.

7- فصل وظيفة الرقابة عن الدور السياسي من خلال ضمان استقلالية هيئة النزاهة عن الضغوط السياسية وحماية قراراتها من التأثيرات الحزبية أو الشخصية. هذا من شأنه تعزيز حيادها وثقة الجمهور بها.

8- استحداث مؤشرات أداء للنزاهة بحيث لا تقتصر الرقابة على رصد المخالفات فحسب، بل تشمل أيضاً تقييم مؤشرات النزاهة داخل المؤسسات، مثل سرعة إنجاز المعاملات، ومستوى شفافية العقود، والتزام الموظفين بواجبات الإفصاح.

9- إشراك المجتمع المدني من خلال دعم دور وسائل الإعلام والنقابات العمالية والمنظمات المتخصصة في الرقابة الشعبية. هذا يخلق بيئة رقابية متعددة المستويات ويخفف الضغط المباشر على الجهات الحكومية.

- **الهوامش**

([1]) Mohamed El-Sayed El-Ganzouri, The Crime of Profit, PhD Dissertation, Cairo University 1981, p. 53, quoted from Salwa Tawfiq Bakir Regional Conference on Strengthening Cooperation between Anti-Corruption Bodies and Developing Preventive Mechanisms, Amman - Jordan, 1981, p. 57.

[(2)] Susan Rose-Ackerman, Corruption Government: Causes, and Consequences, and Reform, 2nd ed., Cambridge University Press, Cambridge, 2016.

[(3)] إبراهيم حميد كامل الاختصاص الجنائي لهيئة النزاهة في العراق، رسالة ماجستير كلية الحقوق، جامعة الزهرين، بإشراف أ.م.د. زينب أحمد عوين، 2013.ص 134

[(4)] شيروان زيدان كريم الرقابة القضائية المطبقة على القرار الإداري، رسالة ماجستير، جامعة قم، 2021. ص 123

[(5)] هيئة النزاهة العراقية "التقارير السنوية لهيئة النزاهة". "، متاح على الرابط https://nazaha.iq (تم الدخول بتاريخ 2026/5/8) انظر , حيدر طالب محمد علي رحيم حسن العكيلي، وبلال عبد الحي على مدخل للنزاهة ومكافحة الفساد في التشريعات العراقية والاتفاقيات الدولية، مؤسسة فريدريش إيبرت ومركز البيان للدراسات والتخطيط، عمان، 2021. ص 76

[(6)] Layla Ahmed, a call for the enactment of a law guaranteeing the right of access to information, dated 11/5/2026, available at the following link: http://www.iraqhurr.org

[(7)] جمهورية العراق الدستور العراقي، بغداد، 2005.

[(8)] قانون هيئة النزاهة والكسب غير المشروع رقم (30) لسنة2011 (المعدل).

[(9)] ولاء محمد عبد الفتاح قمرة الرقابة القضائية على الانحراف بالسلطة تحقيقاً للمصلحة العامة ، المؤتمر الدولي الثالث: حماية المصلحة العامة في الشريعة الإسلامية والقانون الوضعي جامعة الإسكندرية 2019.ص 119

(11) UNODC (United Nations Office on Drugs and Crime), United Nations Convention against Corruption
)UNCAC (available at:
https://www.unodc.org/unodc/en/corruption/co nvention.html (accessed 8/05/2026)

(12) عباس كامل مرهج، الدور القانوني لهيئة النزاهة في مكافحة الفساد الإداري، رسالة ماجستير، جامعة القادسية، 2018.ص 110

(13) Saleh Draji and Mohammed Khalifa. "An Analytical and Critical Reading of the Law Regulating the High Authority for Transparency and the Prevention and Combating of Corruption." Critical Journal of Law and Political Science, Faculty of Law and Political Science, University of Tebessa - Algeria, vol. 18, no. 1 (2023): 368-401

(14) محمد ناصر راشد محمد . الطنيجي، الرقابة القضائية المستحدثة على السلطة التقديرية للإدارة في قرارات نزع الملكية العامة من خلال نظرية الموازنة بين المنافع والمضار (دراسة تطبيقية مقارنة)، رسالة ماجستير كلية الدراسات العليا والبحث العلمي قسم القانون العام، جامعة الشارقة، 2023.

(15) بو روشتين وعائشة فرايش، فهم الفساد، مطبعة جامعة كامبريدج، كامبريدج، 2017.

(16) Prof. Jarrad Mohammed and Prof. Mukhtal Amina. "International Mechanisms for Recovering Assets Derived from Corruption Crimes in Light of the Provisions of the 2003. United Nations Convention against Corruption." Al-Haq Journal, Special Issue of the First International Conference of the Faculty of Law, University of Bani Walid - Libya, no. 13 (June 2024).

(17) صالح عبد عايد العجيلي، وناظر أحمد المنديل، "دور الشفافية في الحد من الفساد الإداري"، بغداد 2018 مجلة العلوم القانونية، جامعة بغداد 2008, ص 114

(18) صالح دراجي، محمد خليفة قراءة تحليلية ونقدية لقانون تنظيم السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته المجلة النقدية للقانون والعلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة تبسة - الجزائر المجلد 18 العدد 01، 2023، ص. 368-401.

(19) Waleed Hassan Hameed al-Zayadi. "The Newly Established Roles of the Public Prosecutor in Iraq." International Journal of Humanities and Social Sciences, no. 22 (2021): 83–96

(20) أ.د. جارد محمد، أ.د. محتال آمنة "الآليات الدولية لاسترجاع الأموال المتحصلة من جرائم الفساد في ضوء أحكام اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد لسنة 2003"، مجلة الحق، العدد الثالث عشر، عدد خاص بالمؤتمر الدولي الأول لكلية القانون جامعة بني وليد - ليبيا، يونيو 2024.ص 132

(21) أزهر منيل موسى. "النظام القانوني لمكافحة الفساد الإداري في التشريعات الوطنية". مجلة الجامعة العراقية، 2024.

(22) Adel bin Ahmed Al-Shalafan, "The Role of Governance and Transparency in Reducing Administrative Corruption," Arab Journal of Management, Arab Organization for Administrative Development, 2021, p. 133

.

(24) مهند حامد إسماعيل .م.د رفاع قاسم طارق "التنظيم الدستوري والقانوني للامركزية الإدارية في العراق بعد 2003"، مجلة حمورابي للدراسات المجلد 13، العدد 49, 2024, عبير مصلح ، النزاهة والشفافية والمساءلة في مواجهة الفساد والائتلاف من اجل النزاهة والمساءلة ، فلسطين – رام الله ، الطبعة الثالثة ، 8103 .ص 45

[25] حيدر طالب محمد علي رحيم حسن العكيلي، وبلال عبد الحي على مدخل للنزاهة ومكافحة الفساد في التشريعات العراقية والاتفاقيات الدولية، مؤسسة فريدريش إيبرت ومركز البيان للدراسات والتخطيط، عمان، 2021.ص 121

[26] Paul Heywood, "Corruption and Integrity: The Limits of Transparency and the Need for Accountability," Government and Opposition, Vol. 54, No. 3, pp. 535-557, 2019.

[27] الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان)، النزاهة والشفافية والمساءلة في مواجهة الفساد الطبعة الرابعة، رام الله، 2016. ص 114

[28] حيدر طالب محمد علي، رحيم حسن العكيلي، وبلال عبد الحي علي. مدخل إلى النزاهة ومكافحة الفساد في التشريعات العراقية والاتفاقيات الدولية. مؤسسة فريدريش إيبرت ومركز البيان للدراسات والتخطيط، عمّان، 2021.

[29] Raad Kazem Ghaydan. The National Strategy for Protecting Integrity and Combating Corruption in Iraq (2010-2014). Baghdad,2009

[30] رعد كاظم غيدان الاستراتيجية الوطنية لحماية النزاهة ومكافحة الفساد في العراق(2010-2014)، بغداد، 2009. ص 132, 0ريا قحطان احمد الحمداني ، نحو استراتيجية علمية مقترحة لنشاط العلاقات العامة في هيئة النزاهة، جامعة بغداد ، 8111 ، ص 8121 – . 81

[31] أزهر منهل موسى النظام القانوني لمكافحة الفساد الإداري في القوانين الوطنية"، مجلة الجامعة العراقية 2024. , وليد حسن حميد الزيادي "الأدوار المستحدثة للمدعي العام في العراق"، المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 22، ص 96-83, 2021.

[32] Jonathan Rose, "The Meaning of Corruption: Testing the Coherence and Adequacy of Corruption Definitions," Public Integrity, Vol. 20, No. 3, pp. 220-236, 2018.

[33] صالح عبد العايد العجيلي ونذير أحمد المنديل. "دور الشفافية في الحد من الفساد الإداري". مجلة العلوم القانونية، جامعة بغداد، 2018.

- المصادر والمراجع

أولاً / المصادر العربية
1- رعد كاظم غيدان الاستراتيجية الوطنية لحماية النزاهة ومكافحة الفساد في العراق 2010-2014)، بغداد، 2009.
2- حيدر طالب محمد علي رحيم حسن العكيلي، وبلال عبد الحي على مدخل للنزاهة ومكافحة الفساد في التشريعات العراقية والاتفاقيات الدولية، مؤسسة فريدريش إيبرت ومركز البيان للدراسات والتخطيط، عمان، 2021.
3- الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان)، النزاهة والشفافية والمساءلة في مواجهة الفساد الطبعة الرابعة، رام الله، 2016.

- الدوريات

1- مهند حامد إسماعيل .م.د رفاع قاسم طارق "التنظيم الدستوري والقانوني للامركزية الإدارية في العراق بعد 2003"، مجلة حمورابي للدراسات المجلد 13، العدد 49, 2024
2- أزهر منهل موسى النظام القانوني لمكافحة الفساد الإداري في القوانين الوطنية"، مجلة الجامعة العراقية 2024.
3- وليد حسن حميد الزيادي "الأدوار المستحدثة للمدعي العام في العراق"، المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 22، ص 96-83, 2021.

4- أ.د. جارد محمد، أ.د. محتال آمنة "الآليات الدولية لاسترجاع الأموال المتحصلة من جرائم الفساد في ضوء أحكام اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد لسنة 2003"، مجلة الحق، العدد الثالث عشر، عدد خاص بالمؤتمر الدولي الأول لكلية القانون جامعة بني وليد - ليبيا، يونيو 2024.
5- عادل بن أحمد الشلفان دور" الحوكمة والشفافية في الحد الفساد الإداري"، المجلة العربية للإدارة المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2021.
6- صالح عبد عايد العجيلي، وناظر أحمد المنديل، "دور الشفافية في الحد من الفساد الإداري"، بغداد 2018 مجلة العلوم القانونية، جامعة بغداد 2008
7- صالح دراجي، محمد خليفة قراءة تحليلية ونقدية لقانون تنظيم السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته المجلة النقدية للقانون والعلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة تبسة - الجزائر المجلد 18 العدد 01، 2023، ص. 401-368.

- الرسائل

1- إبراهيم حميد كامل الاختصاص الجنائي لهيئة النزاهة في العراق، رسالة ماجستير كلية الحقوق، جامعة الزهرين، بإشراف أ.م.د. زينب أحمد عوين، 2013.
2- شيروان زيدان كريم الرقابة القضائية المطبقة على القرار الإداري، رسالة ماجستير، جامعة قم، 2021.
3- عباس كامل مرهج، الدور القانوني لهيئة النزاهة في مكافحة الفساد الإداري، رسالة ماجستير، جامعة القادسية، 2018.
4- ولاء محمد عبد الفتاح قمرة الرقابة القضائية على الانحراف بالسلطة تحقيقاً للمصلحة العامة ، المؤتمر الدولي الثالث: حماية المصلحة العامة في الشريعة الإسلامية والقانون الوضعي جامعة الإسكندرية 2019.
5- محمد ناصر راشد محمد . الطنيجي، الرقابة القضائية المستحدثة على السلطة التقديرية للإدارة في قرارات نزع الملكية العامة من خلال نظرية الموازنة بين المنافع والمضار (دراسة تطبيقية مقارنة)، رسالة ماجستير كلية الدراسات العليا والبحث العلمي قسم القانون العام، جامعة الشارقة، 2023.

- المواقع الالكترونية

هيئة النزاهة العراقية "التقارير السنوية لهيئة النزاهة". "، متاح على الرابط https://nazaha.iq (تم الدخول بتاريخ 2026/5/8)

- القوانين واللوائح

1- قانون هيئة النزاهة والكسب غير المشروع رقم (30) لسنة2011 (المعدل).
2- جمهورية العراق الدستور العراقي، بغداد، 2005.

- **Reference:**

1-Susan Rose-Ackerman, Corruption Government: Causes, and Consequences, and Reform, 2nd ed., Cambridge University Press, Cambridge, 2016.
2 -Bo Rothstein & Aiysha Varraich, Making Sense of Corruption, Cambridge University Press, Cambridge, 2017.
3 -Al-Ittilaf min Ajl al-Nazaha wax al-Masa'ala (AMAN) Integrity, Transparency, and Accountability in Confronting Corruption. 4th ed. Ramallah, 2016.
4 -Raad Kazem Ghaydan. The National Strategy for Protecting Integrity and Combating Corruption in Iraq (2010-2014). Baghdad,2009
5 -Haider Talib Mohammed Ali, Rahim Hassan al- Ukaili, and Bilal Abdulhai Ali. An Introduction to Integrity and Combating Corruption in Iraqi Legislation and International Conventions. Friedrich-Ebert-Stiftung and Al-Bayan Center for Studies and Planning, Amman, 2021.

6 -Paul Heywood, "Corruption and Integrity: The Limits of Transparency and the Need for Accountability," Government and Opposition, Vol. 54, No. 3, pp. 535-557, 2019.
7 - Jonathan Rose, "The Meaning of Corruption: Testing the Coherence and Adequacy of Corruption Definitions," Public Integrity, Vol. 20, No. 3, pp. 220-236, 2018.
8 - Saleh Abd A'id al-'Ujayli and Nadhir Ahmed al-Mandil. "The Role of Transparency in Reducing Administrative Corruption." Journal of Legal Sciences, University of Baghdad, 2018.
9 - Azhar Munhil Musa. "The Legal System for Combating Administrative Corruption in National Legislation." Iraqi University Journal, 2024.
10 - Waleed Hassan Hameed al-Zayadi. "The Newly Established Roles of the Public Prosecutor in Iraq." International Journal of Humanities and Social Sciences, no. 22 (2021): 83–96.
11 -Prof. Jarrad Mohammed and Prof. Mukhtal Amina. "International Mechanisms for Recovering Assets Derived from Corruption Crimes in Light of the Provisions of the 2003. United Nations Convention against Corruption." Al-Haq Journal, Special Issue of the First International Conference of the Faculty of Law, University of Bani Walid - Libya, no. 13 (June 2024).
12 -Saleh Draji and Mohammed Khalifa. “An Analytical and Critical Reading of the Law Regulating the High Authority for Transparency and the Prevention and Combating of Corruption." Critical Journal of Law and Political Science, Faculty of Law and Political Science, University of Tebessa - Algeria, vol. 18, no. 1 (2023): 368-401.
13 -Muhannad Hamid Ismail and Asst. Prof. Rifaa Qasim Tariq. "The Constitutional and Legal Regulation of Administrative Decentralization in Iraq after 2003." Hammurabi Journal for Studies, vol. 13, no. 49(2004)
14 -Adel bin Ahmed al-Shalfan. "The Role of Governance and Transparency in Reducing Administrative Corruption." Arab Journal of Administration, Arab Organization for Administrative Development, 2021.
15 -Walaa Mohammed Abdel-Fattah Qumra. Judicial Oversight of Abuse of Power to Achieve the Public Interest." Paper presented at the Third International Conference: Protecting the Public Interest in Islamic Sharia and Positive Law, University of Alexandria, 2019. 16. Sherwan Zidan Karim. Judicial Oversight Applied to Administrative Decisions. Master's thesis, University of Qom, 2021.
17 .Abbas Kamel Murhej. The Legal Role of the Integrity Commission in Combating Administrative Corruption. Master's thesis, University of Al-Qadisiyah, 2018.
18 -Ibrahim Hamid Kamel. The Criminal Jurisdiction of the Integrity Commission in Iraq. Master's thesis, Faculty of Law, Al- Zahrain University, supervised by Asst. Prof. Dr. Zainab Ahmed Awein, 2013.